السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية و دورها في مكافحة الفقر في الجزائر: الفترة 2000-2019

The Public Economic Policies Adopted For The Development Of The Border Areas And Its Role In The Fight Against Poverty In Algeria :Period 2000-2019

D.Talbi Salah Dine – طالبي صلاح الدين

[1] أستاذ محاضر قسم " أ "– المركز الجامعي نور البشير– البيض– الجزائر s.talbi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 17 /2020/01 تاريخ القبول: 25 /2020/06 تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص: تعتبر تنمية المناطق الحدودية ذات أهمية كبيرة و متعددة الأهداف ، اجتماعية و اقتصادية و أمنية. تتناول الدراسة واقع و جهود السلطات العمومية الاقتصادية في تنمية هذه المناطق و انعكاسها على مكافحة الفقر المادي و الفقر غير المادي(الفقر المتعدد الأبعاد) في الفترة 2000- 2019. توصلت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية العمومية في هذا المجال (مكافحة الفقر) لم تحقق نتائج كبيرة، و كتوصيات يجب تتضمن السياسات الاقتصادية العامة شقين الأول إجراءات إستعجالية تتضمن تحسين الظروف المعيشية اليومية ، و الشق الثاني تدابير و برامج خاصة تهدف إلى التأهيل الاقتصادي المستدام للأقاليم الحدودية على المديين المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية : الفقر ، الجزائر ، المناطق الحدودية ، السياسات الاقتصادية العمومية

تصنيف JEL : I 32, I 38, J68, O18 .

Abstract: The border areas development is of great importance and is multi-objective, social, economic, and security. The study addressed the efforts of the public economic authorities in the development of these areas and their implications for the fight against material poverty and non-material poverty (multidimensional poverty) in 2000-2019. The study concluded that public economic policies in this field (fighting poverty) have not achieved satisfactory results. As for recommendations, the public economic policies should include urgent measures that include improving living conditions as the first step. The second is to approved special measures and programs for the sustained economic rehabilitation of border regions in the medium and long-term.

Keywords: poverty, Algeria , border areas, public economic policies.

Jel Classification Codes: : I 32, I 38, J68, O18.

Résumé : le développement des zones frontalières est d'une grande importance, économique social, et sécuritaire. Cette étude analyse les politiques publics économiques dans le développement de ces régions, et leur impact sur la lutte contre la pauvreté matérielle et non matérielle entre l'an 2000 et 2019. On a conclu que ces politiques n'avaient pas abouti des résultats satisfaisants dans ce domaine. À titre de recommandations, ces politiques devraient inclure deux volets, le premier étant des mesures urgentes qui comprennent l'amélioration des conditions de vie quotidiennes, et le deuxième, des mesures et des programmes économiques spéciaux visant à la réhabilitation économique durable des régions frontalières à moyen et à long terme.

Mots-clés : pauvreté, Algérie, zones frontalières, politiques économiques publiques

المؤلف المرسل: طالبي صلاح الدين، الإيميل: s.talbi@cu-elbayadh.dz

1. مقدمة:

غالبا ما تتميز المناطق الحدودية بخصوصيات اجتماعية و اقتصادية و أمنية، فمن الناحية الأمنية تمثل مجالا خصبا لانتشار الجريمة المنظمة و العابرة للحدود كتهريب البشر و منفذا لتجارة الأسلحة و الممنوعات ومن الناحية الاقتصادية تختلف

الأوضاع حسب المنطقة و المدينة فتوجد بعض المدن الحدودية مزدهرة اقتصاديا بفضل النشاط الاقتصادي العابر لها و العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين . و لكن عالميا تسود النظرة الثانية الذي تتجسد في الانحسار الاقتصادي و الخمول التجاري و تراجع الدخول فيها بسبب تدهور العلاقات الاقتصادية و السياسية أو بسبب الظروف الطبيعية و المناخية الصعبة و القاسية لتلك المناطق ، و هذا ما ينعكس سلبا على خصوصياتها الاجتماعية فتنتشر مظاهر الفقر و الحرمان و التذمر الاجتماعي و تراجع في القيم الوطنية، و ليس المجال هنا للتعميم ، بل لتوضيح الجانب السلبي لان هدف البحوث هو السعي وراء الحلول و تقييم السياسات الوطنية .

في العالم نجد أمثلة كثيرة ، فالحدود المكسيكية الأمريكية عرفت الاضطرابات و عمليات تهريب المخدرات و هروب المجرمين من الولايات المتحدة إلى المكسيك، عبر تاريخ قيام الدولتين حتى وصل الأمر إلى اتخاذ الرئيس الأمريكي قرار بناء جدار فاصل بين الدولتين بطول1000 ميل . مؤخرا انقسام السودان إلى دولتين السودان و جنوب السودان .

و عن الامتداد الثقافي نأخذ مثال جزيرة القرم ، حيث أدى تراجع " وطنية" أغلبية سكانها اتجاه أوكرانيا إلى التصويت للانضمام إلى روسيا الاتحادية رغم كل ما يحمله الملف من قضايا و تفاصيل سياسية شائكة . و تتعدد الأمثلة و تكثر و لا يسع المجال لذكرها. كل هذا يدل على أن الاهتمام بالمناطق الحدودية يعتبر ضرورة و أولوية و حتمية و ليس خيارا فقط .

تعتبر المناطق الحدودية في الجزائر من بين المناطق التي تعاني من الفقر المادي و الفقر المتعدد الأبعاد باعتبارها تعاني من العزلة و تأخر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ضعف شبكة البنى التحتية خاصة في الجنوب و الجنوب الكبير أين تتسع المسافات و تشتد الظروف الطبيعية القاسية . ففي هذا المجال تبذل الجزائر جهودا لتنميتها عن طريق السياسات الاقتصادية العمومية التي انعكست في البرامج الخماسية للتنمية الاقتصادية و برامج متنوعة من الدعم الاجتماعي .

1.1. إشكالية البحث: تعتبر الجزائر الآن اكبر بلد إفريقي من حيث المساحة و العاشرة عالميا و تتكون المناطق الحدودية فيها من تضاريس صعبة و ارتفاع درجات الحرارة و كثافة سكانية ضعيفة في الجنوب ، و كما تعاني من عزوف القطاع الخاص من الاستثمار فيه لذلك سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على دور السياسة العامة في الجزائر في شقها الاقتصادي في خفض مستويات الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية . عبر طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسات الاقتصادية العمومية التنموية على محاربة الفقر في المناطق الحدودية في الفترة 2000 -2019؟

2.1. فرضية البحث:

- تعاني المناطق الحدودية من مستويات أعلى من الفقر المتعدد الأبعاد مقارنة بباقي مناطق الوطن.
- لم تتمكن السياسات الاقتصادية العمومية من الحد من الفقر في المناطق الحدودية بالمستوى المطلوب، و هذا لافتقارها إلى استراتيجيات و برامج اقتصادية خاصة بتلك المناطق .

3.1. أهداف البحث: نصبو من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى الآليات و السياسات التي تستهدف خفض نسبة الفقر في المناطق الحدودية و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنفصل السياسات الاقتصادية الحكومية في تلك المناطق عن سياستها في سائر القطر الوطني من حيث الاقتصاد الكلي و التحويلات الاجتماعية .

4.1. حدود الدراسة : تحليل السياسات الاقتصادية الحكومية المستهدفة للمناطق الحدودية في الجزائر عبر التركيز على التمايز في شكل الحرمان بين الفقر المادي و الفقر المتعدد الأبعاد و من ثم اختلاف السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لمكافحته من حيث نوع الإجراءات و المدى الزمني و هذا في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2019 . و لقد استعنا بالمسح الإحصائي للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم لسنة 2000، باعتباره أهم دراسة عالجت خريطة الفقر عبر بلديات التراب الوطني و كذلك دراسة سنة 2006 لنفس الهيئة أما بقية الإحصائيات فكانت متنوعة من حيث المصدر و حديثة الإصدار .

5.1. منهج البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في التطرق لخصوصيات المناطق الحدودية و تحليل ظاهرة الفقر ثم السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لمكافحتها نظرا لتلائمه مع طبيعة البحث ،

6.1. صعوبات البحث : أما الصعوبات تمثلت في أن أغلب الدراسات الدولية للمؤسسات الدولية تصنف الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط .بينما تصنف مالي و النيجر و موريتانيا ضمن منطقة غرب إفريقيا و بالتالي عدم تحصلنا على بيانات متجانسة .

7.1. الدراسات السابقة :

1.7.1. دراسة بعنوان (MALIKI، 2005) *POLITIQUES DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETÉ EN ALGERIR* و هي عبارة عن مقالة علمية ، بحثت في السياسات و البرامج الحكومية في الجزائر لمكافحة الفقر و مدى التزامها بتوجهات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و توصلت إلى أن العلاقة بين الفقر وسياسة النمو مثيرة للجدل في الجزائر حيث أن برامج القضاء على الفقر . وأنشطة التضامن الوطنية غير مقنعة. كما لا يزال تطوير قطاع الأنشطة الاقتصادية والاضطلاع بتوزيع الموارد غير كافٍ لتبقى الأرقام المسجلة المرتبطة بالفقر في الجزائر مروعة في الفترة المدروسة خاصة التسعينات ، حيث يعاني حتى الموظفون ولا يستطيعون الحفاظ على قوتهم الشرائية التي شهدت انخفاضًا مقلقًا للغاية ، ومن ثم التدهور التدريجي للطبقة الوسطى التي استفاد في السبعينيات والثمانينيات من مكانة مريحة في المجتمع. ومن توصياتها انه من الضروري وضع سياسات فعالة لمكافحة الفقر تتطلب الحكم الرشيد وإنشاء مؤسسات موثوقة و تتميز بالتسيير الناجع و الفعال و الكفء .

2.7.1. دراسة بعنوان: *الديناميكية السوسيو اقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري؛بين رهان التخطيط وواقع التنمية (حالة المقاطعة الإدارية برج باجي مختار-ولاية أدرار .)* (لنصاري و بلال، 2020) ، عبارة عن مقالة علمية انطلقت من الإشكالية التالية : ما هي الرهانات التي و ضعتها الدولة من خلال برامج التخطيط والتنمية الإقليمية بالمناطق الحدودية؟ وما هو واقعها على المقاطعة الحدودية برج باجي مختار؟ و هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على محاور و رهانات تنمية المناطق الحدودية عبر المعاهدات والمواثيق والقوانين على المستوى الدولي و المحلي ، و إبراز أ هم استراتيجيات سياسة التهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة لترقية المناطق الحدودية بالجزائر . و توصل الباحثان إلى أن الحكومة وضعت سياسة محكمة قصد تحقيق التوازن بين الاقاليم الشمالية و الجنوبية ،كما سعت إلى ترقية المناطق الحدودية ضمن برامج تنموية خاصة،لكنها برامج جاءت متأخرة بالنسبة لمقاطعة برج باجي مختار. و من خلال نتائج التحقيقات الميدانية لمس الباحثان مؤشرات إيجابية في قطاعي السكن والتعليم، غير أنها تبقى مؤشرات استثنائية مقارنة بباقي القطاعات.

3.7.1. دراسة بعنوان : *المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية*: (علاق و بولمشاور، 2019)، يناقش المقال العلمي الإستراتيجية الجزائرية للمناطق الحدودية عبر التساؤل التالي : ما هي الاستراتيجيات و البرامج التي تبنتها الجزائر لتنمية المناطق لحدودية ،وكيف انعكس ذلك على تحويلها من مناطق سائبة وبؤر توتر إلى مناطق للإشعاع السياحي المحلي والوطني ؟ ، و توصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية المناطق الحدودية من خلال توصيف هذه الفضاءات ،ورصد امتداداتها الوطنية والإقليمية ،ثم الوقوف على مساعي الدمج بين مقاربتي الأمن والتنمية ، وذلك بالانتقال من المقاربة الأمنية البحتة ، عبر تأمين الحدود ومواجهة الجماعات الإرهابية وكل أشكال الجريمة العابر للأوطان ،إلى إيجاد بدائل تنموية ناجعة وفعالة تمكن من تأمين الحدود ،و ذلك من خلا ل تكريس التنمية المحلية على طول المناطق الحدودية ،وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين وإشراكهم في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمنطق تنموي مستدام ،يستجيب للاستحقاقات الأمنية والتنموية معا ، إذ لا أمن دون تنمية ،كما أنه لا تنمية دون أمن ،حيث تتقاطع الإستراتيجية الوطنية للحدود مع تحويل مختلف الفضاءات الجيوسياسية النائية إلى مناطق للجذب السياحي وطنيا ،إقليميا وعالميا .

4.7.1. دراسة بعنوان:

Le Développement Rural Régional:Une Approche Appropriée Pour Faire Reculer La Pauvreté En Zones Rurales (FERROUKHI & BENTERKI, 2002)

رغم أن هذه الدراسة (المقالة العلمية) كانت مطلع الألفية إلا أنها تناولت اهتمت بالفقر في المناطق الريفية حيث اعتبرت أن الفقر في الثمانينات في القرن الماضي في الجزائر ارتبط بالمناطق الريفية و هذا بفعل طبيعة و ظروف المعيشة فيها و معاناتها من

التهميش التنموي و من الفقر المتعدد الأبعاد . و خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني إستراتيجية متوازنة جهويا و جغرافيا و هذا عن طريق سياسات عامة ذات نوعين اجتماعية لتحسين ظروف المعيشة و سياسات اقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

كخلاصة ، إن دراسات الفقر متعددة و كثيرة وفي فترات مختلفة فمنها من اهتمت بالبرامج الحكومية الاجتماعية و منها ما اهتمت بالسياسات الحكومية و التنموية الشاملة و أجمعت اغلبها على أن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر لم تحد من نسب الفقر بشكل المطلوب خاصة في فترة التسعينات بينما أسفرت عن تراجع خاصة في مجال الفقر المتعدد الأبعاد. في بداية الألفية .غير انه و في حدود بحثنا في الشبكة العنكبوتية لم نقف على دراسات تربط بين الفقر في المناطق الحدودية و السياسات الاقتصادية الحكومية . لهذا تتمثل أهمية هذه الدراسة في الوقوف على ظاهرة الفقر في المناطق الحدودية باعتبارها ذات خصوصية اقتصادية و اجتماعية و جغرافية تستدعي اهتماما و سياسات خاصة من جهة و كذلك تقييم السياسات الاقتصادية العامة التنموية في الحد من الفقر بأبعاده من جهة اخرى . و هذا ما سيمكننا من الخروج بنتائج و توصيات تخص هذه المناطق السياسات العمومية و الفقر في هذه المناطق .

2. المناطق الحدودية في الجزائر و خصوصياتها الاقتصادية و الاجتماعية :

حدّد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 تسع (09) مناطق حدودية وهي :

1-الساحل الشرقي، 2-التل الشرقي، 4-الهضاب العليا. شرق 6-الجنوب. شرق، 7-الجنوب الكبير. شرق
3-التل الغربي، 5-الهضاب العليا. غرب 8-الجنوب الكبير، 9-الجنوب. غرب.

تشمل المناطق حدودية ما يأتي : (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، 2019)

***12** ولاية، ***03** ولايات منتدبة، ***57** بلدية، ***07** دول مجاورة،

-مساحة تقدّر بـ 395 323 1 كم2 أي ما يعادل 42 %.

من المساحة الإجمالية للوطن، كثافة سكانية متوسطة 01نسمة /كم

-062 892 نسمة أي 3 % من إجمالي عدد سكان الوطن.

-خط حدودي يبلغ 343 6 كم ويتوزّع على النحو الآتي :

1601 كم مع **المغرب**،

1376 كم مع **مالي**،

965 كم مع **تونس**،

956 كم مع **النيجر**،

463 كم مع **موريتانيا**،

42 كم مع **الصحراء الغربية** و 982. كم مع **ليبيا**

الشكل رقم (01): خريطة حدود الجزائر

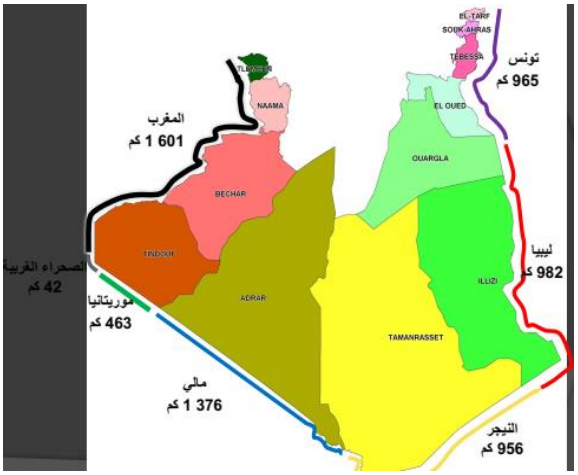

المصدر: الوكالة الوطنية لتهيئة و جاذبية الأقاليم

الجدول رقم (01): المناطق التسع (09) والولايات الإثنا عشر (12) والبلديات السبعة وخمسون (57) الحدودية

المناطق الحدودية	الولايات الحدودية	البلديات الحدودية	
الساحل الشرقي	الطارف	24/08	بوقوس - عين العسل - الزيتونة - بوحجار - عين الكرمة - العيون - السوارخ - رمل السوق.
التل الشرقي	سوق أهراس	26/05	عين الزانة - الحدادة - لخضارة - أولاد مومن - سيدي فرج.
التل الغربي	تلمسان	54/07	السواني - باب العسة - مغنية - بني بوسعيد - البويهي - مسيردة الفواقة - مرسى بن مهيدي

الهضاب العليا - شرق	تبسة	28/10	بئر العاتر - نقرين - الكويف - بكارية - الونزة - أم علي - عين الزرقاء - المريج - الحويجبات - صفصاف الوسرة.
الهضاب العليا - غرب	النعامة	12/04	عين بن خليل - سفيسيفة - جنين بورزق - قصدير.
الجنوب - شرق	الوادي	30/03	طالب العربي - دوار الماء - بني قشة.
	ورقلة	21/01	البرمة.
الجنوب الكبير - شرق	إليزي	06/04	إليزي - جانت - دبداب - إن أميناس.
الجنوب الكبير	تمنراست	10/03	إن قزام - تازروق - تين زواتين.
	أدرار	28/03	رقان - برج باجي مختار - تيمياوين.
الجنوب .غرب	تندوف	02/02	تندوف - أم العسل.
	بشار	21/07	بوقايس - موغل - مريجة - تبلبلة - عرق فراج - قنادسة - بني ونيف.

المصدر: (نظرة عن المناطق الحدودية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، 2018)

1.2. مميزات المناطق الحدودية: تتميز المناطق الحدودية بما يلي: (مسؤول الوكالة الوطنية لتهيئة و جاذبيةالأقاليم، 2018) ترتبط إشكالية التنمية الصناعية، السياحة والصناعة التقليدية وتثمين الإمكانات المحلية بضعف جاذبية هذه الأقاليم، محدودية السوق المحلي، بعد مصادر التموين، ارتفاع تكاليف النقل، نقص اليد العاملة المؤهلة، و ليس بعدم توفر العقار الصناعي .

- النشاط التجاري في هذه المناطق يغلب عليه نشاط البيع بالتجزئة كما تعاني سلسلة التوزيع من نقص تجارة الجملة، بينما النشاط الموروث لتجارة المقايضة لا تستفيد منها مباشرة البلديات الحدودية ، وتعاني من اضطرابات نتيجة الوضعية الأمنية التي تسود في البلدان المجاورة .
- يعد الواقع الحضري حديث النشأة بالنسبة للتجمع السكاني القديم الذي فرضته بيئة طبيعية صعبة .
- التمركز حول الواحات والمراكز الحياة.

3. المناطق الحدودية و الفقر

تطور مفهوم الفقر بمرور الوقت حول تعريفات و مفاهيم مختلفة و تصنيفات و أنواع و طرق قياس وفقا معايير و مؤشرات مختلفة الشكل رقم (01) ، ليتطور مع المفاهيم المتعلقة بالحاجات الإنسانية كما وردت في هرم ماسلو . تؤدي كل التصنيفات الغرض بحسب الأهداف من وراء المعايير المحددة لها و بالتالي خدمة التحليل الاقتصادي و الاجتماعي للفقر و النتائج التي تصبو الدراسات الأكاديمية و المؤسسات الدولية و الإقليمية و الوطنية تحقيقها .

1.3. تعريف الفقرلغة : الفَقْر والفُقْر ضد الغِنى مثل الضَّعْفِ والضُّعْف الليث والفُقْر لغة رديئة ابن سيده وقَدْرُ ذلك أَن يكون له ما يَكْفي عيالَه ورجل فَقِيرٌ من المال وقد فَقُرَ فهو فَقير والجمع فُقَراءُ والأُنثى فَقِيرةٌ من نسوة فَقَائِر . و يعني الحاجة (معجم لسان العرب، 2019).

2.3. تعريف الفقر اصطلاحا:

- **تعريف والكر**:الفقر هو حالة اقتصادية اجتماعية يكون فيها الأفراد غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية (William J.Baumol, 1994, p. 276)

- **الفقرالمدقع** : هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.

الشكل رقم(01) : مؤشرات مقاييس الفقر

المصدر : (قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2015، ص 16)

- **الفقر في الفكر الإسلامي:** لم يعط الفكر الإسلامي تعريفا اصطلاحيا للفقر لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر بل اهتم بالناحية العملية فحدد من هو الفقير تحديدا دقيقا. يمكن صياغة تعريف للفقر في الفكر الإسلامي استنادا لتعريف الفقير كالتالي:" الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية"، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أقل أهل بيت مدة سنة، وحد الكفاية معروف بأنه حد وجوب الزكاة .(لحيلح و جصاص، 2010، صفحة 169)

3.3. الفقر المادي و الفقر غير المادي (متعدد الأبعاد)

يشير مصطلح الفقر المادي إذا ما كان للأفراد أو الأسر الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، و من ثم يتم قياس الفقر من خلال مقارنة دخل أو استهلاك الفرد بحد معين من الدخل أو الاستهلاك يتم تعريفه مسبقا ، بحيث يعتبر الشخص أو الأسرة التي تقع تحت هذا الحد فقيرا أو فقيرة . و من ثم يعتبر الشخص فقيرا إذا كان مستوى دخله أو استهلاكه اقل من الحد الأدنى اللازم لإشباع احتياجاته الأساسية و يعد هذا الأسلوب الأكثر استخداما في معظم دراسات قياس الفقر .

أما الفقر غير المادي فيشير إلى مدى الحرمان من الحصول على الحاجات الأساسية من السلع و الخدمات، مثل الغذاء الكافي و خدمات الصحة و الصرف الصحي و السكن و التعليم. (اسماعيل، 2014، صفحة 254) و يشار إليه في الدراسات الدولية بمصطلح الفقر متعدد الأبعاد.

يعتبر **مفهوم الفقر متعدد الأبعاد** كثمرة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة أكسفورد الذي حدد مؤشر الفقر المتعدد الأشكال عددًا من العوامل المهمة على مستوى الأسرة ، بدءًا من التعليم إلى الصحة والممتلكات والخدمات ، وبالنظر إلى كل هذه العوامل ، يمكن تحديد صورة كاملة. الفقر بدلا من مجرد قياس الدخل غالبًا ما يتم تعريف الفقر من خلال تدابير أحادية البعد - تعتمد عادةً على الدخل. لكن لا يوجد مؤشر واحد يمكنه التقاط الأبعاد المتعددة للفقر.

يشمل الفقر متعدد الأبعاد مختلف أشكال الحرمان التي يعاني منها الفقراء في حياتهم اليومية - مثل سوء الصحة ، ونقص التعليم ، وعدم كفاية مستويات المعيشة ، وعدم التمكين ، ونوعية العمل الرديئة ، والتهديد بالعنف ، والعيش في مناطق خطرة بيئياً ، يمكن أن يتضمن مقياس متعدد الأبعاد للفقر مجموعة من المؤشرات التي تجسد تعقيد هذه الظاهرة من أجل إعلام السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر في أي بلد. اعتمادًا على ظروف كل بلد ما و أهداف سياساته كذلك ، يمكن اختيار مؤشرات مختلفة لتعكس احتياجات وأولويات الدولة ، وكذلك المناطق المكونة لها ، الخ. (OPHI, 2019)

- **خط الفقر:** هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. (خياري، 2014، صفحة 140)

4.3. الفقر في الجزائر

بالنسبة لمستوى الفقر العام في الجزائر تشير الإحصائيات إلى تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة حسب ما يظهره الجداول رقم (02و 03و 04 و 05) حيث انخفضت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية (PPP) من 1.9بالمئة سنة 1998 إلى 0.8 بالمائة سنة 2011 ، أما حصة إنفاق أفقر 20٪ من إجمالي الإنفاق ارتفعت من 6.5% سنة 1988 أي وقت الأزمة النفطية 1986 إلى 7.8% سنة 2000 ثم 8.4%سنة 2011 بالنسبة لخط الفقر فقد انخفض من 14.1 سنة 1995 إلى 5.5 سنة 2011 أي بنسبة 61 % و هو ما يعتبر تحسن ملحوظ . لكن الجدول رقم 05 يبين تراجع مؤشر التنمية البشرية ب 03 مراتب و هذا راجع لتراجع الانفاق الاجتماعي بعد تراجع ايرادات الدولة منذ سنة 2014 .

الجدول رقم(02): نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية (PPP)

السنوات	1988	2000	2011
نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم وفق تعادل القوة الشرائية (PPP)	%1.9	% 0.8	% 0.8

Source : Algérie, Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000 - 2015 , 2016, p37)

الجدول رقم (03): حصة نفقات أفقر 20٪ من إجمالي الإنفاق

السنوات	1988	1995	2000	2011
حصة نفقات أفقر 20٪ من إجمالي الإنفاق	%6.5	%6.8	% 7.8	% 8.4

Source : Algérie, Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000 - 2015 , 2016, p36)

الجدول رقم (04): تطور معدل الفقر 1995 - 2011 على خط الفقر الوطني

السنوات	1995	2011	التغير 2011/1995
خط الفقر العام %	14.1	5.5	%61 -

Source : Algérie, Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000 - 2015 , 2016, p37)

الجدول رقم (05): بعض المؤشرات الدالة على الفقر في الجزائر

الدخل القومي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي			قيمة مؤشر التنمية البشرية (بين 0 و 01)			الترتيب الدولي من أصل 189 دولة			التغير في ترتيب مؤشر التنمية البشرية
2000	2010	2017	2012	2014	2017	93	83	85	2017-2012
1590	4460	3940	0.74	0.75	0.75				03 -

Source : African Development Bank, Progress toward the Indicators on Gender, Poverty, the Environment and Sustainable Development Goals inAfrican Countries , report, Volume XX, 2019. P 36.

الشكل رقم (03): تطور المعدل العام للبطالة في الجزائر 1999-2019

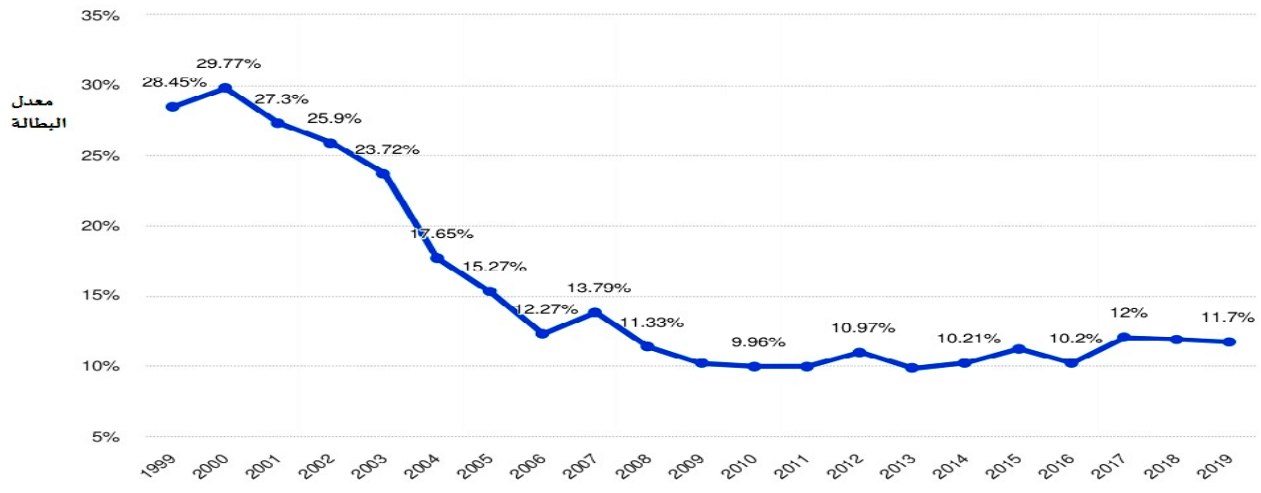

Source: World Bank, Algeria: Unemployment rate from 1999 to 2019 , , World Development Indicators , World Bank database . extracted on 15 May 2020 from : https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

أما معدل البطالة الشكل رقم (03) فهو الآخر شهد تراجعا ملحوظا بين سنة 1999 و 2015 كاتجاه العام حيث انخفض من 29.77 % سنة 2000 و هي نسبة كبيرة بسبب سياسات التعديل الهيكلي في التسعينات و الأزمة الأمنية ، لينخفض تدريجيا حتى نسبة 10 % سنتي 2010 و 2011 و نسبة 9.8 % سنة 2013 بسبب برامج النمو الاقتصادي و يعاود الارتفاع من جديد إلى 11.2 % سنة 2015 ليصل 12% سنة 2017 ثم 11.7% سنة 2019، و هذا بسبب الوضع المالي الصعب منذ سنة 2014، لكن تعتبر هذه المعدلات العامة مرتفعة نسبيا بالمعايير الدولية ، ما يعني أن البطالة في المنطق الحدودية بلا شك هي اكبر و قد تصل في بعض البلديات الحدودية إلى أكثر من 50% .

تبرز دراسة "خريطة الفقر في الجزائر" تركيز مناطق الفقر الواقعة على الهضاب العليا (خاصة الجلفة) (ولا سيما في الشرق والوسط) وكذلك في منطقة الشمال- وسط ، في خاصة في البلديات الجبلية لولاية المدية والشلف وعين الدفلى.

الشكل رقم (04) : خريطة الفقر للبلديات الفقيرة و الأشد فقرا في الجزائر لمسح سنة 2000

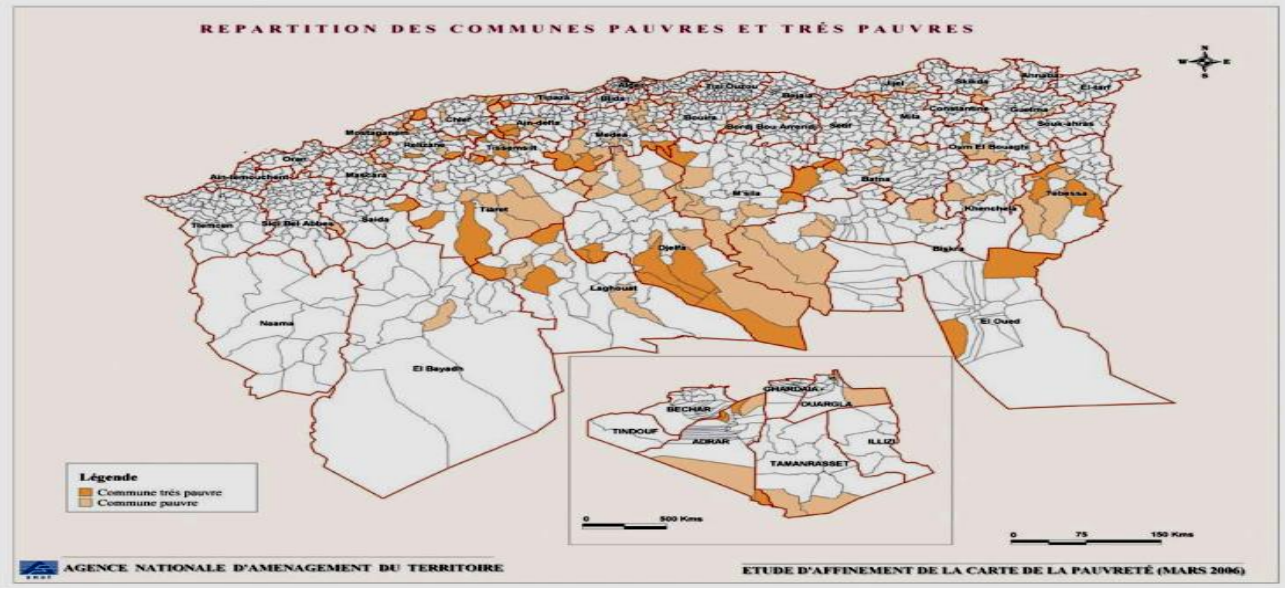

Source :(Etude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000. Communes pauvres : territoires, populations et capacités d'action, 2006)

مقارنة بدراسة "خريطة الفقر" التي وضعت في عام 2000 والتي حفزت الدراسات المتعمقة التي أجريت في هذه الدراسة ، فتم إجراء مقارنة مع الوضع المتعلق بالظروف المعيشية للسكان ، والتي سادت في ذلك الوقت. على الرغم من أن المقارنة لا يمكن أن تكون شاملة ، بسبب نقص المعلومات القابلة للمقارنة ، مع ذلك أمكن ملاحظة تطور الظروف المعيشية بشكل عام ، مقارنة بعام 1998. تم إحراز تقدم ملحوظ من حيث: الالتحاق بالمدارس: معدلات الالتحاق بالمدارس قريبة من المعدل الوطني ؛ معرفة القراءة والكتابة: الأمية انخفضت بشكل ملحوظ: 52.5 ٪ (71.2 ٪ في عام 1998) ؛ كهربة: ارتفع معدل التوصيل بشبكة الكهرباء من 59.4 إلى 84٪ ؛ وإلى حد أقل ، التمديد AEP وشبكات الصرف الصحي.

1.4.3. خصائص البلديات الفقيرة و الأشد فقرا عبر التراب الوطني حسب المسح الإحصائي لسنة 2000:

- تقع في مناطق جغرافية خاصة مع تضاريس طبيعية صعبة للغاية: المناطق الجبلية المتدهورة ، والمساحات والأراضي القاحلة و مناطق حدودية ، مما يؤكد أهمية القيود الجغرافية والبيئية.
- تقع في المناطق الريفية. حجم السكان صغير نسبيا (65 ٪ منها لا تتجاوز 10000 نسمة).
- انخفاض الموارد المالية التي تعكس عدم وجود نشاط اقتصادي محلي ، ولا سيما الوضعية الصعبة في مجال الإسكان والتعليم.
- حجم أسرهم ؛ 7.64 شخص ، أعلى بكثير من المعدل الوطني البالغ 6.57. و مؤشرات خصوبة عالية بشكل خاص.

- ارتفاع معدلات الأمية لدى أرباب الأسر (80٪ من أرباب الأسر في هذه المجتمعات الصغيرة هم أميون).

(l'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire , 2006, p. 59)

الجدول رقم (06): البلديات الفقيرة و الأشد فقرا في الجزائر حسب مسح سنة 2000

-طريقة حساب المؤشر : يتم تحديد أفقر البلديات ، وفق ثلاث مجالات هي : التعليم و السكن و الصحة و مؤشر الثروة لكل أسرة : بحيث أفرزت النتائج عن بلديات فقيرة قدر عددها بـ 177 ، بما في ذلك 46 في حالة فقيرة جدا.

الولاية	البلديات	الحالة حسب المؤشر العام للفقر	الولاية	البلديات	الحالة حسب المؤشر العام للفقر
أدرار	تينركوك	فقيرة	تبسة	قريقر	فقيرة جداً
	قصر قدور	فقيرة جداً		بير المقدم	فقيرة
	شروين	فقيرة جداً		بجن	فقيرة
	برج باجي مختار	فقيرة		المزرعة	فقيرة جدا
	طالمين	فقيرة جداً		العقلة المالحة	فقيرة جداً
	تيمياوين	فقيرة جداً		ثليجان	فقيرة
تمنراست	تينزاوتين	فقيرة		سطح قنتيس	فقيرة
	عين قزام	فقيرة		صفصاف الوسرى	فقيرة جداً
بشار	قصابي	فقيرة	الطارف	واد زيتون	فقيرة
ورقلة	المنفقر	فقيرة	الوادي	بني قشة	فقيرة جداً
	البرمة	فقيرة		اميه ونسة	فقيرة جداً

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد في الدراسة المسحية للفقر عبر البلديات :

(carte de la pauvreté en Algérie ; l'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, mai2001).

2.4.3. الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر:

كشف استغلال المسح MICS4-2012 أن 1.65٪ من السكان في الجزائر يعانون من الحرمان المتعدد (1٪ في المناطق الحضرية مقابل 2.7 ٪ في المناطق الريفية) و تبلغ شدة الفقر؛ وهي النسبة المئوية المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ، 36.07٪ (34.88٪ في المناطق الحضرية مقابل 38.42 ٪ في المناطق الريفية). تبلغ نسبة السكان في المتوسط ، وهي نسبة السكان الفقراء وفقيرة متعددة الأبعاد ، والمكيفة حسب شدة الحرمان ، 0.006 (0.003 في المناطق الحضرية مقابل 0.011 في المناطق الريفية) .تبين مقارنة هذه النتائج بالنتائج المنشورة في تقرير التنمية البشرية لعام 2009-2010 ، الناتج عن استغلال المسح MICS3-2006 ، حدوث تحسن في معدل الفقر (1.74٪) وكذلك شدته التي كانت آنذاك 42.09٪ (36.53٪ في المناطق الحضرية مقابل 42.84٪ في المناطق الريفية).(C.N.E.S, 2016, p. 39) و تعتبر المناطق الحدودية في الجزائر المثال الحي عن الفقر المتعدد الأبعاد بمختلف جوانبه نظرا لعزلتها و بعد المسافات في الجنوب و تأخر تنموي شامل .

الشكل رقم (05) ،مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر حسب المناطق (MICS4-2012)

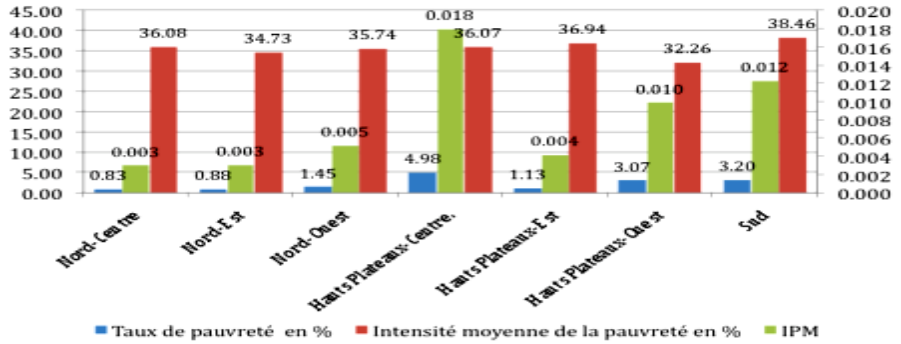

Source : (C.N.E.S, 2016 .p 39)

- مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم

بالإضافة إلى تقدير الفقر متعدد الأبعاد وتطوره على المستوى الوطني الشكل رقم (05) ، فإن تقدير هذا الفقر على مستوى المناطق المختلفة يجعل من الممكن تقييم نطاق الإجراءات العامة في هذه المناطق. في هذا الصدد ، من المهم تسليط الضوء على استنتاجين رئيسيين:

- يبدو أن حدة الفقر قد انخفضت في مختلف المناطق التي تم النظر فيها ،
- يبدو أن الهيكل المكاني للفقر بقي نفسه بمعنى أنه دائمًا ما تكون المرتفعات الوسطى والجنوب هي الأكثر فقرا ، في حين توجد أربعة مناطق (ثلاثة في الشمال وواحد في الهضبة العليا).) عرض أفضل نسب الفقر ، يكشف هذا الاستنتاج عن أحد المعايير المهمة لرصد التقدم الذي تحرزه الجزائر نحو SDG1 و SDG10 في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015.

(C.N.E.S, 2016, p. 40)

4. دراسات الفقر عبر الحدود .

و لتنمية الحدود أهمية كبيرة في التماسك الإقليمي بين الدول. حيث مع تنامي ظاهرة العولمة ، بدأ عدد كبير من الجغرافيون والمؤسسات البحثية السياسية في التركيز على الحدود والبحوث المتعلقة بالمناطق الحدودية. و أخذت الجغرافيا السياسية دورا هاما وحيويا في الجغرافيا البشرية المعاصرة ، جغرافية التنمية الاقتصادية في الحدود الدولية، التي تتطلب فهم مشترك للسياسات التي تعززها على أفضل وجه. (Arnaud Lechevalier, October 2013, p. 96)

و امتدادا لذلك ، اهتمت البحوث الأكاديمية حول العالم بدراسة أسباب الفقر في المناطق الحدودية و بحثت في سياسات التنمية الاقتصادية و مكافحة الفقر فيها ، نتطرق للبعض منها :

توصلت دراسة حول علاقة الفقر بالبنى التحتية في حدود كمبوديا (Runsinarith, 2010, p. 20) إلى أن الفقر ظاهرة ريفية إلى حد كبير و معدل الفقر أقل في الأسر التي ترأسها إناث. يظهر تحليل العمر أن معدل انتشار الفقر يزداد عندما يكون عمر الفرد الأعلى بين مجموعة من 50 إلى 60 عامًا. و أغلب أرباب الأسر لم يكملوا تعليمهم الابتدائي و تم الوصول إلى أن أعلى معدل الفقر المتحلل حسب المهنة أعلى من المتوسط بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على زراعة الحبوب والعمل اليدوي. و يكون معامل Gini هو الأعلى في المجموعات ذات معدل الفقر المنخفض.

توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى البنية التحتية العامة محدودًا جدًا في المقاطعات الحدودية خلال فترة المسح. فقط نسبة صغيرة من الأسر لديها القدرة على الحصول على الطاقة استغلال نظام الري. الغالبية العظمى من الأسر تسكن بعيدا عن المدارس الابتدائية والمركز الصحي والطرق الرئيسية. نسبة الفقر مرتفعة بين مجموعة الأغلبية التي لا تستطيع الوصول إلى طاقة المدينة والري ، وتبين أنها ترتفع أعلى من تلك الموجودة في المرافق العامة . متغيرات البنية التحتية الأربعة المدرجة في الدراسة لها تأثيرات قوية على الحد من الفقر. تصميم المشروع بما في ذلك موقع استثمارات البنية التحتية أمر بالغ الأهمية. يمكن التعجيل بالحد من الفقر إذا كانت الطرق الريفية والري وكهربة الريف يتم من خلال إجراء التدخلات في المواقع ذات الأهمية المحورية من حيث التأثيرات المساعدة والمضاعفة. أي التي تضمن وصولها لغالبية الأفراد .

الدراسة الثانية حاولت تحديد محددات الفقر في الولايات المكسيكية(Garza-Rodríguez, 2016, p. 165) التي لها حدود مع الولايات المتحدة و توصلت إلى أن الفقر أعلى بالنسبة للأسر التي تعيش في ولايات كواهويلا وتاماوليباس وتشيهواهوا ، وللأسر الريفية وللأسر الكبيرة وللأسر المعيشية التي يكون أفرادها اقل تعلمًا أو تعمل متنقلة أو تعمل في مجال الزراعة، أو العاملين في التصنيع أو النقل أو المبيعات أو الخدمة المنزلية أو عامل دعم . لم يكن جنس رب الأسرة والموقع الأسري ذا دلالة إحصائية. أوصت الدراسة بأن تقوم جميع الدول في المنطقة بتصميم وتنفيذ سياسات عامة للتخفيف من حدة الفقر و تركز على زيادة مستوى التعليم للسكان ، وزيادة إنتاجية العمال وتصميم اقتصادي و مالي مناسبين للسياسات الديموغرافية للحد من حجم الأسرة الكبيرة .

في هذا السياق ترى منظمة العمل الدولية أن الحد من الفقر واستئصاله، يتم عبر فهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الريفية بشكل أفضل، لأن أفقر بلدان العالم هي تلك التي تعتمد في معظمها على الزراعة .ويعيش ثلاثة أرباع من هم في فقر مدقع في المناطق الريفية و عادة في مناطق بعيدة عن المراكز الأساسية للنشاط الاقتصادي أو على أرض أقل إنتاجاً، حيث يعمل في الزراعة ا ما بين نصف وثلثي القوة العاملة في أفقر بلدان العالم وتنتج ما بين ربع وثلث الناتج القومي في كثير من البلدان النامية ما يقود الأفراد في القرى للهجرة إلى المناطق الحضرية حيث الحياة صعبة بالمثل حتى وإن كانت هناك فرص أكبر لكسب نقود أكثر قليلا في الاقتصاد غير المنظم، لكن حيث المخاطر أكبر أيضاً. (مكتب العمل الدولي، 2003، صفحة 30)

بالنسبة للدراسات الأوروبية فهناك عدة مشاريع دراسات حول الحدود أولها **Ulysses** (Sarolta Németh, 2013, pp. 7-9) وهو مشروعً بحثيً درس تطوير المناطق الأوروبية عبر الحدود CBA Cross Border Associates (CBA) ، عبر حدود الاتحاد الأوروبي الداخلية والخارجية. نظرًا لأنه تم تحقيقه في برنامج ESPON 2013 باعتباره "تحليلًا مستهدفًا" ، كان هدفه ، من ناحية توفير المعلومات المحلية لأصحاب المصلحة الذين لديهم معلومات حول التنمية الإقليمية في CBAs الخاصة بهم ، ومن ناحية أخرى ، لإعلام صانعي السياسات على جميع المستويات (المحلية والوطنية والاتحاد الأوروبي) حول اتجاهات التنمية الإقليمية العامة المتعلقة ب CBAs في أوروبا.

– **Terco** ,مشروع بحثي آخر بحث في كيفية التعاون عبر الحدود و كيف يسهم في تطوير المناطق المعنية ، وما هي أفضل الممارسات الموجودة لزيادة فوائدها إلى الحد الأقصى. أجرى مشروع Terco ، على غرار مشروع **Ulysses** ، تحليلات إحصائية مكانية عبر أوروبا ونفذ أكثر من اثنتي عشرة دراسة حالة "حدودية" وصفية تستخدم أدوات نوعية أساسًا (المقابلات المتعمقة والمسح ، إلخ)

– **مشروع Euborderregions:** مشروع آخر يتكون من إحدى عشرة دراسة حالة على امتداد أقسام مختلفة من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأحد أهدافه الرئيسية هو تقديم المشورة بشأن "سياسة (أو سياسات) الجوار" للاتحاد الأوروبي

– **مشروع Unfamiliarity** "الألفة" يركز على آراء الناس ودوافعهم ، كمؤثرين وكنتائج للتفاعلات عبر الحدود (CBC ، التدفقات والعلاقات الدولية أو الثنائية). الإرساء الاجتماعي والثقافي للحدود .

– **رابطة المناطق الحدودية الأوروبية AEBR** (Association des Régions Frontalières Européennes, 2019) : تعمل هذه الجمعية للتنسيق بين المناطق الحدودية وعبر الحدود من أجل تسليط الضوء على المشاكل والفرص والمسؤوليات والأنشطة الخاصة بهذه المناطق ؛ تمثيل مصالحهم المشتركة في البرلمانات والكيانات والسلطات والمؤسسات الوطنية والدولية ؛ لبدء ودعم وتنسيق التعاون بين المناطق في جميع أنحاء أوروبا ؛ تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات من أجل تحديد وتنسيق المصالح المشتركة بين مجموعة متنوعة من المشاكل والفرص واقتراح الحلول المحتملة.

– **تشمل أنشطة:AEBR** تنفيذ البرامج والمشاريع ، والتقدم للحصول على المنح ، والحصول عليها واستخدامها ؛ تنظيم الأحداث المتعلقة بالتعاون العابر للحدود ؛ المساعدة في حل المشكلات المتعلقة بالتعاون عبر الحدود ودعم أنشطة محددة ؛ إعداد وتنفيذ حملات مشتركة داخل الشبكة؛ توفير معلومات من السلطات السياسية الأوروبية والجمهور حول التعاون عبر الحدود.

5. السياسات الاقتصادية العمومية:

تعتبر الدولة المنظم الوحيد القادر على تصحيح و توجيه و صنع التغيير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الحالات التي يعجز القطاع الإنتاجي على معالجتها كتوفير السلع العامة (Public Goods) و تستخدم في سبيل ذلك أدوات تسمى بالسياسات الاقتصادية العامة أو السياسات الحكومية و القصد من وراء ذلك هو إحداث الأثر الايجابي النافع اقتصاديا و اجتماعيا .

يمكن تعريفه السياسات الاقتصادية العموميةعلى أنها : تلك الإجراءات و التدابير الاقتصادية التي تقوم بها الدولة ممثلة في أجهزتها الإدارية المركزية أو الإقليمية أو المحلية ، من اجل التأثير و توجيه المتغيرات الاقتصادية و الأحداث لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة مسبقا خلال مدة زمنية معينة .

و يمكن تعريفها على أنها مجموعة القرارات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق نتائج من خلال الحفاظ على أو تعديل واقع معين لأنها تمكن الدولة من تنسيق مواردها لتحقيق أهداف محددة وذات صلة اقتصاديا .أي أن السياسات العامة هي الوسائل المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة لتكون قابلة للتطبيق ، كونها أساس العمل الاستراتيجي للدولة لتعزيز المساواة في جميع أنحاء الإقليم. (Caroline and Al, 2017, p. 42)

من الناحية التحليلية ، يمكن فهم السياسات العامة من خلال نهج "الدورة" ، وهو نموذج تقسيم متسلسل لعملية تطوير هذه الإجراءات على مراحل ، والتي تشمل: بناء وصياغة وتنفيذ وتقييم جدول الأعمال السياسي. وبالتالي، بعد تصميمها وصياغتها، تنقسم السياسات العامة إلى خطط أو برامج أو مشاريع أو قواعد بيانات أو نظم معلومات وبحوث، بحيث تصبح خاضعة للمراقبة والتقييم.. و بالتالي: السياسة الاقتصادية = أهداف + أدوات + زمن

تنقسم السياسات الاقتصادية إلى:

- **السياسات الهيكلية:** هي التي تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي أو بنيوي في قطاع اقتصادي معين ، مثل السياسات الصناعية و السياسات التجارية .... و غالبا ما تكون في المدى المتوسط و الطويل.
- **السياسات الظرفية:** تنقسم السياسات الاقتصادية إلى سياسات هيكلية و سياسات ظرفية هي التي تستهدف غايات الفترة القصيرة و المتوسطة : تنقسم إلى سياسات مالية و سياسات نقدية .

على السياسات الاقتصادية العمومية أن تأخذ شكل التعاون الأفقي و العمودي فالتنسيق الحدودي يجب أن يأخذ اتجاهين الأول أفقي بين الجهات الفاعلة محليا و التنسيق الرأسي بين الجهات الفاعلة محليا و وطنيا و إقليميا تصدر قانونها بموافقة الدول المعنية تخضع العديد من المناطق الحدودية الخارجية للدول القومية لسياسات التنمية الإقليمية العامة في جميع أنحاء العالم. (Perkmann, 1999, p. 967)

1.5. التدابير و الإجراءات المتخذة من السياسات الاقتصادية العمومية في مجال تنمية المناطق الحدودية :

يساعد تركيز العمل في مجالي البحوث والسياسة الاقتصادية العامة على تدابير عملية تحدث أثراً فورياً على الفقر وتبني الهياكل الأساسية اللازمة لإحراز تقدم أطول أجلاً ، لأنه وسيلة لحشد الدعم الواسع للسياسات التي تحتاج لإنجاحها إلى التزام غير الفقراء والفقراء أنفسهم .

بالنسبة للسياسات الاقتصادية العمومية لي تستهدف تنمية المناطق الحدودية في الجزائر فتكمن أولى خطوات بنائها من خلال تحليل **SWOT**

الجدول رقم (07): تنمية المناطق الحدودية و السياسات الاقتصادية العمومية ضمن تحليل SWOT

نقاط القوة	نقاط الضعف
— علاقات سياسية وجيدة و مع كل الدول المجاورة مع فتورها مع المغرب ؛ — عدم وجود مجموعات أثنية في المناطق الحدودية؛ — . تشابه الثقافات الدينية بين الجزائر و المغرب موريتانيا لليبيا و تونس و الجزائر من حيث التاريخ و الثقافة و تقاربها من حيث المصير المشترك مع دول النيجر و مالي؛ — تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربيالجيش الوطني الشعبي له دور	— تدهور التنمية خلال التسعينات و هجرة السكان للظروف الأمنية الصعبة؛ — خط حدودي طويل يبلغ 343 6 كم؛ — حجم التبادلات التجارية البينية بين الجزائر و دول الجوار ضعيف ؛ — في الجنوب زحف الرمال، الفيضانات، المخاطر التكنولوجية ، الكهوف، تداعيات الآثار الإشعاعية ، خطر الجراد .) — بنى تحتية ضعيفة و تجمعات سكانية متفرقة؛

فعال لصالح المواطنين وخاصة في مجال التغطية الصحية، شبكة الطرقات،الموارد المائية... ؛. — ثروات طبيعية منجمية و شمسية و طاقوية .	— صعوبة التنمية الاجتماعية لأخن فيه عدد من السكان الرحالة الذين يعيشون على الترحال و بالتالي في ظل الظروف لا يمكن؛ — عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في تلك المناطق.
الفرص	**التهديدات**
— المناطق الحدودية هي " نفس اقتصادي ثاني للجزائر في أفق التبادلات الاقتصادية مع البلدان الإفريقية.؛ — تنمية السياحة المحلية و الصناعات التقليدية؛ — خلق مناطق للتبادل التجاري الحر ؛ — استغلال الطاقة الشمسية؛ — إنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة مشتركة ذات بعد إفريقي؛ — الاستفادة من الطاقة مدعمة بإدخال الطاقات المتجددة — تحويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد الرسمي .	— البلدان المجاورة للجزائر كبيرة الحجم و منخفضة الدخل و لا تستطيع حراسة و تسيير حدودها بشكل جيد. — بعض البلدان المجاورة تعاني من الحروب و الفقر و الأمراض والجزائر منطقة عبور للهجرة السرية . — تعتبر تونس و المغرب منافسين اقتصاديين قويين بالنسبة للجزائر لولوج للسوق الإفريقية — انتشار العمليات الإرهابية والأعمال غير المشروعة وتشكيلات عصابات الجريمة المنظمة

المصدر: من إعداد الباحث

عبر تاريخ استقلالها حرصت الجزائر على ضبط حدودها و تنميتها و ذلك بانتهاج استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحدودية و تنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود في صورة اتفاقات، مذكرات تفاهم و اللجان الحدودية المشتركة و أبرزها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (الطريق العابر للصحراء ، أنبوب الغاز والألياف البصرية) ، حاليا تندرج جهود الجزائر في تنمية المناطق الحدودية تحت مظلة القانون 02-10 (القانون رقم02-10، 2010) المتعلق بالمخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم والذي تناول بدرجة كبيرة من التفصيل كل التوجهات المستقبلية للبلاد حتى آفاق 2030.

لا بد تراعي السياسات الاقتصادية العمومية الخصائص المحلية للمنطقة ، لا سيما في مناطق الهضاب العليا والجنوب و الجنوب الكبير ، وكذلك في المناطق الحدودية والمناطق الجبلية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ البرامج و سياسات التنمية .

(C.N.E.S, 2016, p. 13)

و فيما يلي أهم التدابير التي قامت بها الدولة لتنمية المناطق الحدودية:

1.1.5. في مجال التنسيق و التعاون مع الدول المجاورة

- إنشاء لجان مشتركة ، النيجر منذ1997 حيث عقدت اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية النيجرية ستة دورات (06)بالتناوب بين الجزائر والنيجر منذ إنشائها . و يعقد واليي تمنراست و إيليزي لقاءات دورية رفقة نظرائهم النيجيريين (حكام أغاديس وتاهوا.)
- فتح المركز الحدودي الجزائري-الموريتاني أوت 2017 تعزيز جميع التسهيلات الممنوحة لفائدة المتعاملين والفاعلين في سلسلة الصادرات لمختلف المنتجات والبضائع نحو موريتانيا والبلدان الأخرى لإفريقيا الغربية.
- تبادل المساعدة بين أجهزة الحماية المدنية في حالة وقوع كوارث طبيعية في أحد البلدين، وكذا ضمان فعالية أكبر للمصالح الأمنية في مجابهة مختلف أشكال الجريمة في المنطقة الحدودية المشتركة.
- تبادل المنح والدراسية بين الجزائر و مالي و النيجر و موريتانيا .

2.1.5. في مجال التنمية الإدارية و الاجتماعية

- خلق صندوق الهضاب العليا الذي تم إعادة بعثه في قانون المالية 2018 .
- إحداث 10 ولايات منتدبة جنوبية في إطار إستراتيجية تهيئة الإقليم المسطرة وتنمية المناطق الحدوديةقبل 2019. ثم بعدها تم إنشاء 44 مقاطعة إدارية جديدة في الهضاب العليا، تتوزع عبر 19 ولاية، وترقية 10 ولايات منتدبة بالجنوب إلى ولايات جديدة، ليصبح عدد الولايات 58 ولاية سنة 2019.

☜ استفادة كل البلديات الحدودية من مشاريع التضامن الاجتماعي و مرافقة الفئات المعوزة .

3.1.5. في مجال التنمية الاقتصادية

☜ استفادة المناطق الحدودية من برامج تنمية ضمن برامج النمو الخماسية مكنتها من تحقيق انجازات في البنى التحتية من مطارات و طرق و تم بذل جهود واسعة، واستثمارات مكثفة،جندت من اجل تطوير شبكه الطرق بالمنطقة، على مسافة 9239كم منها 51 %طرق وطنية تعتمد هيكلتها خاصة حول الطريق الوطني رقم،16 ،50،48 ،52 ،55 ،6 ،1و 3والطرق الولائية وكذا البلدية (مسؤول الوكالة الوطنية لتهيئة و جاذبية الأقاليم، 2018، صفحة 23)

☜ تحتوي المناطق الحدودية على شبكة كثيفة من المنشآت الجوية. تندوف، برج باجي مختار، ان قزام ،اليزي، ان اميناس(دولي) جانات (دولي) والبرمة (المحروقات) مدعمة ومهيكلة، بالمطارات الكبرى للمنطقة (بشار، أدرار، تمنراست، الواد، ورقلة، حاسي مسعود،إليزي.

☜ أنجزت الجزائر 1.600 من الطريق العابر للصحراء وأن الأشغال لا تزال جارية على 800 كم لإنجاز ازدواجية الطريق في حين تجري الأشغال حاليا لإتمام الـ 200 كلم الرابطة بمال .يعبر هذا الطريق القاري 6 دول أفريقية وهي: الجزائر وتونس ومالي والنيجر و نيجيريا و تشاد.

☜ توجيه 1500 مشروع سياحي للولايات الحدودية منها 200 مشروع هي في طور الإنجاز بطاقة استيعاب تصل إلى 45 ألف سرير وبقيمة استثمار تبلغ 14 مليار دينار لخلق أقطاب سياحية (مسعودي، 2018)

☜ التجارة : دعم مالي تغطية جميع المصاريف المترتبة عن تنظيمها مع إعطائها طابعا دوليا من خلال توسيع المشاركة إلى دول الجوار ودعوة الدول الأفريقية للمشاركة فيها إعادة بعث التظاهرات الاقتصادية والمعارض في الولايات الحدودية على الموقار (تندوف) والاسهار (تمنراست) ومعرض المنتجات الفلاحية (الوادي) ومعرض التمور (بشار و ادوار).

☜ مصادقة الجزائر على اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الافريقية لتكون عملية فعليا ابتداء من يوليو 2020.

☜ <u>تخصيص البرنامج الفضائي الوطني لصالح تنمية المناطق الحدودية :</u>

- إعادة تأهيل بستان النخيل وتمديد النظام البيئي للواحات ؛(Agence special algerienne, 2018, p. 34)
- معرفة حالة مجالات التنمية ؛
- تحديد وتعيين الطرق الصحراوية ؛
- التنمية الزراعية الرعوية للمناطق الحدودية و تنفيذ أدوات لرصد وتقييم آثار مختلف برامج التنمية الزراعية.
- حساسية لإسكات المناطق الزراعية ومكافحة تصحر التراث القائم
- حماية المزارع من الفيضانات في منطقتي الصحراء وما قبل الصحراء ؛

2.5. البرامج و الإجراءات الحكومية ضمن السياسات الاقتصادية في المدى القصير:

تشتمل هذه البرامج على مجموعة من الإجراءات التي يتوقع البدء في تنفيذها أو المبرمجة في المدى المنظور التي تم إقرار اغلبها في الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية أيام 13 و 14 أكتوبر 2018 الذي عقدته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و تهيئة العمرانية.

✓ مراجعة آليات الدعم المالي للصندوق الخاص لترقية الصادرات قصد إضافة النقل ضمن قائمة النشاطات التي تستفيد من هذا الصندوق لتعويض مصاريف النقل البري للسلع المصدرة عن طريق الولايات الحدودية.

- ✓ تخصيص برنامج تنموي للمناطق الواقعة على الحدود،حيث كلف الحكومة بالسهر على بلورته في القريب العاجل. و سيحظى هذا البرنامج بتمويل مزدوج من صندوق تنمية الجنوب وصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.
- ✓ مراجعة النظام التشريعي المنظم لعمليات التجارة بالمقايضة حيث سيتم توسيع قائمة السلع المعنية وتكييفها بشكل يراعي احتياجات وخصوصيات كل ولاية .
- ✓ الدراسة المتعلقة بمشروع منجم الحديد بغاز جبيلات ، توجد في طور الإنجاز،
- ✓ مشروع تثمين الفوسفات بمنطقة بئر العاتر (تبسة) والذي سيترافق مع إنجاز عدة أقطاب صناعية ومشاريع أخرى من بينها منشآت النقل عبر السكك الحديدية وقواعد الحياة ومشاريع المعالجة الأولية للفوسفات وتحويله الكيميائي والصناعي قصد إنتاج عدة أنواع الأسمدة.
- ✓ إعداد برامج هامة في المرحلة 2018-2028 تخص أشغال المنشآت الجيولوجية والخرائط الجيولوجية وعمليات البحث الجيولوجي والمنجمي حيث تم رصد حوالي 10 ملايير دج لتمويلها وذلك لاكتشاف وتحضير مستقبلا مكامن منجمية قابلة للاستغلال تقنيا واقتصاديا، حيث أن أغلب المواقع والمكامن المنجمية تقع في المناطق المعزولة والبعيدة لاسيما على مستوى الحدود.
- ✓ عصرنة وتطوير أساليب استغلال مناجم حديد الونزة و بوخضرة (تبسة) بغية مضاعفة إنتاجها بثلاث مرات وهو ما سيسمح بتلبية الطلب المتزايد لوحدات الحديد والصلب.
- ✓ يجري حاليا إعداد أربعة (04) دراسات لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية للجنوب:

مرحلة الإعداد	الولايات المعنية	المنطقة الحدودية
استكمال المرحلة 1. و 2.	(ورقلة والوادي)	الجنوب. شرق
استكمال الدراسة	(إليزي)	الجنوب الكبير. شرق
استكمال المرحلة 1. و 2.	(تمنراست و أدرار)	الجنوب الكبير
استكمال المرحلة 1. و 2.	(تندوف و بشار)	الجنوب. غرب

المصدر : (الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الإستراتيجية الوطنية 2030)، 2018)

أما الدراسات المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية للساحل والتل والهضاب العليا وتنميته سيتم المباشرة في إعدادها خلال السداسي الأول من سنة 2019 . (مسؤول المديرية العامة لتهيئة الإقليم و جاذبيته، 2018)

- ✓ تثمين مكامن الحديد لغار جبيلات (تندوف) والتي ستسمح بضمان استغلالها بطريقة اقتصادية و هو ما يحتاج بدوره إلى استثمارات ضخمة ستعود بالفائدة الكبيرة على المنطقة كلها ، حيث تم الشروع في محادثات مع شركاء أجانب من أجل استئناف استغلال الذهب ومكامن أخرى بالمنطقة .
- ✓ تستفيد هذه المناطق على المدى المتوسط والبعيد ، من مشاريع السكة الحديدية مهيكلة: – ادرار- بشار عبر بني عابس وعبادلة ، تندوف- بشار ، حاسي مسعود الى اليزي ، عبر مدن إن امناس ،حاسي بلقبور ، أوحانات، برج عمر إدريس، دبداب، حلقة الواد-جبل عنق

6. تحليل النتائج

تعاني المناطق الحدودية عزلة جغرافية و تأخر تنموي ملحوظ و فقر متعدد الأبعاد جراء حرمان الأفراد من الخدمات العامة بالجودة و الكمية المطلوبين. رغم المجهودات الحكومية المبذولة في مجال تنمية المناطق الحدودية و محاربة الفقر فيها ، إلا أن السياسات الاقتصادية الحكومية في الفترة 2000-2019 لم تستهدف تلك المناطق ببرامج و إستراتيجية خاصة و برامج تحفيز اقتصادي خاصة بها، حيث أن السياسات الاقتصادية العمومية يجب أن تشمل بناء استراتيجيات تستهدف الفقر المادي و

أخرى تستهدف الفقر متعدد الأبعاد .وهذا ما يتوافق مع فرضيات البحث . و بالتالي نرى انه يجب أن تنقسم السياسات الاقتصادية العمومية إلى قسمين:

أولا التدخلات ذات أولوية التي تستهدف الفقر المادي أو الفقر المرتبط بالدخل في المدى القصير:

- استيعاب أنشطة الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد الرسمي عن طريق تفعيل آليات دعم الاستثمار المصغر و بناء فضاءات تجارية منظمة قصد توظيف اليد العاملة غير الرسمية ، و إنشاء مناطق مصغرة للنشاطات،
- تحويل نسبة من إيرادات الثروات المنجمية إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة الفقر بكل أبعاده وفق برامج تستهدف التوظيف و أجهزة المساعدة الاجتماعية مع مرافقة المتخرجين الشباب الحاملين للمشاريع و المستثمرين.
- فتح أسواق جوارية عمومية بإجراءات تسهيلية خاصة في الجنوب قصد تثبيت أسعار السلع.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لغرف التبريد لامتصاص الفائض من الإنتاج الفلاحي الموسمي و حفظ السلع سريعة التلف.
- إقامة صناعات تحويلية في المناطق ذات الإنتاج الفلاحي الجيد لتوفير مناصب عمل فورية .
- منح امتيازات قانونية و اقتصادية دستورية لتحقيق العدل بين المناطق و تعزيز نظم الحماية الاجتماعية .
- تربية المائيات أو استيراد الأسماك من موريتانيا بأقل تكلفة مقارنة بالجزائر.
- فتح فروع للمؤسسات مثل شركات الطيران في الولايات و المناطق الحدودية .
- تخصيص جزء من جباية الاستيراد الحدودي كضريبة القيمة المضافة لخزينة تلك البلديات لمشاريع تستهدف الفقر المباشر.
- تعيين ولاة يتم تكوينهم لشغل مناصب في الولايات الحدودية و يشتمل هذه التكوين على إستراتيجية الموازنة بين المقاربة الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية في التسيير و يكونون كذلك من ذوى الخبرة الطويلة.

ثانيا: السياسات الاقتصادية العمومية على المديين المتوسط و الطويل و التي تستهدف الفقر متعدد الأبعاد عن طريق التنمية الاقتصادية .

- مواصلة إستراتيجية تهيئة الإقليم 2030 مع البحث في مزيد من الآليات التنفيذية السريعة و زيادة مستوى التنسيق بين الهيئات الحكومية المتدخلة ضمن ذلك .
- على الجزائر أن تتحول من المقاربة الأمنية في التنمية و التحول أكثر فأكثر نحو المقاربة الاقتصادية و الاجتماعية.
- إعداد دراسات تقنية و اقتصادية معمقة حول التنمية في المناطق الحدودية تشرف عليها هيئات تتكون من خبراء أكاديميين و آخرين تابعين لمؤسسات الدولة مع تخصيص دراسة لكل ولاية حدودية و اقتصادية اجتماعية و ثقافية و انثروبولوجية.
- إنشاء طريق الهضاب العليا المزدوج .
- منح المزيد من اللامركزية الإدارية و الاقتصادية لتسيير المناطق الحدودية..
- مراعاة ضرورة التوازن الجهوي للتنمية و مراعاة الخصوصية الاجتماعية و الثقافية لكل منطقة .
- تفعيل الدراسات الجغرافية و الاقتصادية الخاصة بالمناطق و فتح فروع و تخصصات في الجامعات و المعاهد .
- يجب أن لا يكون التنسيق الأمني عقبة في وجه حرية التجارة و تنقل الأشخاص وذلك عن طريق وضع الآليات و تطوير الجانب التقني للإجراءات الجمركية في مجال التفتيش و كل ما يتعلق بذلك .
- استمرا ر عقد اجتماعات لجان التنسيق الثنائية لجان حدود ثنائية
- دعم شبكة الاتصالات و الانترنت و تبادل الإنتاج الكهربائي الطاقوي .
- تأسيس جمعيات للمدن الحدودية ضمن مبادرات المجتمع المدني .
- عقد لقاءات و ملتقيات بين جامعات البلدان الحدودية تتناول مجالات التعاون الاقتصادي و الفرص الاستثمارية .

☜ إنشاء مخابر بحث تدرس البحث في سبل التعاون الاقتصادي مع دول الجوار بعث مشاريع.
☜ تخصيص فضاء للتعريف بالإمكانيات الاستثمارية للمناطق الحدودية ضمن موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
☜ ربط التجمعات السكنية والمراكز بالألياف البصرية
☜ التركيز على الأنشطة الاقتصادية التالية : الإنتاج الفلاحي والاستخراج المنجمي، مشاريع البنى التحتية و التجارة .
☜ عقد اتفاقيات الازدواج الضريبي و ضرورة تناظر التقنيات الجمركية
☜ إحداث بنوك و مؤسسات مالية متخصصة في مجال التنمية الحدودية و هذا بتمويل مشترك بين الجزائر و دول الجوار

7. خاتمة

تضمنت السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر في مجال تنمية المناطق الحدودية و مكافحة الفقر فيها في الفترة 2000-2019 جهودا معتبرة تمحورت اغلبها حول مخطط تهيئة الإقليم 2030 ، و انعكست في شكل برامج تنموية ضمن البرامج الخماسية للنمو الاقتصادي، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 حتى سنة 2014 أين تم انجاز الكثير من المنشآت التحتية في مجال الطرق و المطارات و المياه و الكهرباء و الطاقة الشمسية و برامج الدعم الاقتصادي و الاجتماعي . و قبل ذلك عانت تلك المناطق من تدهور اقتصادي و اجتماعي بسبب الأزمة الاقتصادية في التسعينات و المقاربة الأمنية في التعامل معها إبان الأزمة الأمنية على امتداد نفس الفترة ، أما في الفترة محل الدراسة 2000-2019 . فانه بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة الجيدة في هذه الفترة لم تستطع الجزائر محاربة الفقر في تلك المناطق بالمستوى المطلوب . في المقابل فإن القرارات المتخذة في الملتقى الوطني أيام 13 و 14 أكتوبر 2018 الذي نظمته وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و تهيئة العمرانية و كذا الندوة الوطنية حول رهانات منطقة التبادل الحرة الإفريقية القارية 08 أكتوبر 2019 تدل على وجود رؤية واضحة للحكومة حول ما تعانيه تلك المناطق و كيفية النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المكانية و التي حتما تستهدف محاربة الفقر المادي و الفقر متعدد الأبعاد ، إلا أن التنفيذ و التنسيق و تحول تلك البرامج على ارض الواقع و لمس النتائج يبقى مرهون بكفاءة الجهاز الحكومي و مدى تظافر مختلف الفاعلين في هذا المسعى خاصة و أن الجزائر تمر بظروف مالية استثنائية تجعل مختلف مناطق الوطن تتنافس على الموارد البشرية و المالية للدولة.

8. قائمة المراجع:

– احمد مختار لنصاري، سيد احمد بلال .(2020, 01) .الديناميكية السوسيو اقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري؛بين رهان التخطيط وواقع التنمية (حالة المقاطعة الإدارية برج باجي مختار-ولاية أدرار .)المجلة العربية للأبحاث والدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية دراسات وأبحاث ,المجلد 12 العدد 01.

– الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الإستراتيجية الوطنية 2030) (2018)، مداخلة مسؤول المديرية العامة لتهيئة الإقليم و جاذبيته، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، المركز الدولي للمؤتمرات « عبد اللطيف رحّال » . الجزائر 13 و 14 أكتوبر.

– براقدي سليم (2015)، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، علوم و تكنولوجيا ، Dعدد 41جوان 27-38 ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ،الجزائر .

– تهيئة و تنمية المناطق الحدودية (2018)، مداخلة مسؤول الوكالة الوطنية لتهيئة و جاذبية الأقاليم، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، المركز الدولي للمؤتمرات « عبد اللطيف رحّال » . الجزائر 13 و 14 أكتوبر .

– رقية خياري(2014)، السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية جامعة بسكرة ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الجامعية .

- طلعت حسيني إسماعيل (2014)، الفقر و التعليم دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية ، مجلة دراسات تربوية و نفسية ، العدد 85، الجزء الثاني ، كلية التربية بالزقازيق ، مصر.
- الطيب لحيلح . محمد جصاص (2010) ، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان.
- علاق جميلة ،رباب ولمشاور (2019) . المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحليةو تعزيز مقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للامن الانساني جويلية ، 2019المجلد 04 العدد 02 ص ص 205-227
- قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(2015)، تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية" مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية)مركز أنقرة .
- محمد فاروق صالح زعرب (2013)، تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية،ا لجامعة الإسلامية– غزة، عمادة الدراسات العليا ، كليـــة الهندســـــة - هـ1435 . غزة ، فلسطين .
- مسعودي عبد القادر (2018)، 1500مشروع سياحي مخصص للولايات الحدودية .(وكالة الأنباء الجزائرية) : Consulté le 08 02, 2019, sur http://www.aps.dz/ar/economie/61299-1500
- مكتب العمل الدولي (2003)، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي ،الدورة 91/ 2003، الطبعة الأولى ،جنيف .

2.8. باللغة الأجنبية

– Agence special algérienne (2018), Utilisation des systèmes spatiaux nationaux dans le développement et le suivi des zones frontalières, CIC - la rencontre nationale sur les zones frontalières alger ,13 et 14 octobre.

– African Development Bank (2019) , Indicators on Gender, Poverty, the Environment and, Progress toward the Sustainable Development Goals in African Countries , report, Volume XX,

– Algérie, Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000 – 2015 (2016) Rapport établi par le Gouvernement Algérien. Juin

– ANAT (2001), carte de la pauvreté en Algérie ; l'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, mai 2001 , Algérie, Algérie

– ANAT (2006) , Etude d'affinement de la carte de la pauvreté de 2000. Communes pauvres : territoires, populations et capacités d'action , l'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire , rapport de synthèse Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement Mars 2006.

– Association des Régions Frontalières Européennes. (2019). *Buts et missions de l'ARFE*. Consulté le 08 15, 2019, sur Association des Régions Frontalières Européennes: https://www.aebr.eu/fr/profil/buts_missions.php

– Borderlands Modelling and Understanding for Global Sustainability 2013(2013) 5 – 6 December 2013, Beijing, China

– C.N.E.S (2016) , Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015« Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie ?» Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développemen.

– Caroline Krüger And Al (. 2017) , Analysis Of Public Policies For Developing The Brazilian Border Strip, Ambiente & Sociedade n ,São Paulo v. XX, n. 4 n, p. 39-60, n out.-dez.

– Ferroukhi, S., & Benterki, N. (2002). Le Développement Rural Régional:Une Approche Appropriée Pour Faire Reculer La. (I. D.-B. Laboratoire D'economie Agricole Et Agro-Alimentaire, Éd.) Recherche Agronomique, Octobre , Pp. 103-113.

– Jorge Garza-Rodríguez (2016) , The determinants of poverty in the Mexican states of the US-Mexico border, Estudios Fronterizos, nueva época, vol. 17, núm. 33, enero-junio, pp. 141-167

– Luis Martinez (2006) , Algeria,the Arab Maghreb Union and Regional Integration, EuroMeSCo paper 59 , October .

– MALIKI, S. B.-E. (2005). POLITIQUES DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETÉ EN ALGERIB. les cahiers du mecas , 30 avril vol 01 (N 01), pp. 143-157.

– Markus Perkmann(1999) , Building governance institutions across European Borders, Regional Studies, vol. 33 (7): 657-667.

– Phim Runsinarith(2010) , Infrastructure Development and Poverty Reduction: Evidence from Cambodia's Border Provinces, Graduate School of International Studies Nagoya University, Conference Proceedings .

– Qianlong Bie a, Shangyi Zhou b , Cansong Li (2013) , The Impact Of Border Policy Effect On Cross-Border Ethnic Areas, The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Volume XL-4/W3, 2013 ISPRS/IGU/ICA Joint Workshop on Arnaud Lechevalier, Jan Wielgohs (eds.), Borders and Border Regions in Europe Changes, Challenges and Chances, transcript Verlag, Bielefeld, Germany Volume 15, ISBN: 9783837624427, October

– Sarolta Németh, Ágnes Németh and Virpi Kaisto (2013), « Research design for studying development inborder areas: case studies towards the big picture? », Belgeo [Online], 1 | 2013, Online since 31 October, connection on 19 April 2019. URL : http://journals.openedition.org/belgeo/10582 ; DOI :10.4000/belgeo.10582.

– SE.CHERRAD (1992) , La problématique du développement et de l'intégration des espaces frontaliers.Exemple du Nord-Est Algérien , Revue Des Sciences Humaines
Volume 3, Numéro 1, Pages 25-32 , juin.

– Sergei V. Sevastianov, Jussi P. Laine, and Anton A. Kireev (2015) , Introduction to Border Studies, Vladivostok: Dalnauka, – 400 p. ISBN 978-5-8044-1579-3

– William J.Baumol, A. S. (1994). Economics :Principles and policy. Dryden Press; 6th edition.

– World Bank, Algeria: Unemployment rate from 1999 to 2019 , , World Development Indicators , World Bank database . extracted on 15 May 2020 from : https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators